IC2161/1028

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/TCD/1996/11
21 October 1996
ORIGINAL : ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
7 AUG 1998
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

159

الامم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن المهمة الإستشارية
إلى وزارة الاقتصاد والتجارة
أبوظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال الفترة
٢٧ أيلول/سبتمبر -٧تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦
الموافق : ١٥-٢٥ جمادي الأولى ١٤١٧ هـ

إعداد

الدكتور عبد الله السعيد طلبه النجار
المستشار الاقليمي في معالجة البيانات

الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الاقليمي ، ولا تمثل - بالضرورة - رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).

96-0379

محتويات التقرير

الموضوع	رقم الصفحة
١- مقدمة	١
٢- توجهات عمل المهمة	١
٣- منهجية العمل خلال المهمة	٢
٤- قسم الشركات التجارية	٢
٥- قسم شركات ووكلاء التأمين	٣
٦- قسم العلامات التجارية	٦
٧- قسم شهادات المنشأ	٧
٨- قسم الوكالات التجارية	٨
٩- قسم الحاسب الآلي	٩
١٠- قسم الدراسات والبحوث	١٣
١١- النشرة الاحصائية	١٣
١٢- استبيان دراسة عن الاستثمار الأجنبي في دولة الامارات العربية المتحدة.	١٤
١٣- تدعيم التعاون بين وزارة الاقتصاد والتجارة والاسكوا .	١٥
١٤- إنشاء " وحدة إحصاء " بالوزارة .	١٥
١٥- بناء " بنك المعلومات " بالوزارة	١٧
١٦- تعزيز إستخدام الحاسبات الشخصية في الوزارة	١٨
١٧- توصيات	١٨
١٨- شكر وتقدير	١٩
١٩- أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم خلال المهمة .	١٩
مرفق : برنامج إجتماعات العمل بالوزارة وخارجها	٢٢

١ – مقدمة :

أعربت وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في أبوظبي إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عن رغبتها في الاستعانة بالخبرات المختصة لتقديم مشوره فنية بشأن توجهات عمل المهمة الواردة بالبند الثاني من هذا التقرير .

وافقت الاسكوا على طلب الوزارة وأوفدت المستشار الاقليمي لمعالجة البيانات لتقديم المشورة الفنية خلال الفترة ٢٧ أيلول / سبتمبر – ٧ تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٦ (م) الموافق ١٥– ٢٥ جمادي الأولى ١٤١٧ هـ .

٢ – توجهات عمل المهمة :

تحددت توجهات عمل المهمة بناء على المراسلات الخاصة بطلبها ومن خلال توجيهات معالي وزير الاقتصاد والتجارة الذي تمت مقابلته في صباح السبت ٢٨ /٩ / ١٩٩٦ وبمشاركة من السيد الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وتضمنت توجهات عمل المهمة ما يلي :

أ – استكمال المهمة الاستشارية التي تم تقديمها في مجال نظام المعلومات والحاسب الآلي والتي قام بها الدكتور / شفيق صيلب الخبير الدولي للأمم المتحدة إلى الوزارة في يوليو ١٩٩٤ .

ب – الاطلاع على تقرير السيد / راميش تشاندر (Mr. Datuk R . Chander) خبير البنك الدولي بشأن إنشاء وحدة إحصائية بالوزارة (التقرير صادر في يناير ١٩٩٦ عن مهمة إستشارية قام بها إلى الوزارة في ديسمبر ١٩٩٥).

جـ – تقديم المشورة الفنية بشأن إنشاء الوحدة الاحصائية وتطوير العمل الاحصائي بالوزارة ، وتعزيز استخدمات الحاسب الالكتروني في أعمالها .

٣ - منهجية العمل خلال المهمة :

قام المستشار الأقليمي لمعالجة البيانات بزيارة إلى الوزارة يوم الاربعاء ١٩٩٦/٩/٢٥ أي قبل بدء أعمال المهمة حيث كان متواجداً في أبوظبي في مهمة استشارية أخرى لدى وزارة الخارجية . وتم في هذه الزيارة التعارف العام على الوزارة وعلى الاستاذة / عزيزة الحمادي رئيس قسم البحوث والدراسات والتي تقع المهمة في حدود اختصاصها ، كما حصل المستشار الأقليمي على مجموعة من التقارير والوثائق ذات العلاقة بتوجهات عمل المهمة للاطلاع عليها . وقد ساعد ذلك على أن تبدأ أعمال المهمة ببرنامج اجتماعات عمل مكثف للاستفادة من الوقت القصير المتاح لفترة عملها (أنظر مرفق ١ عن برنامج الاجتماعات).

أعدت الاستاذة رئيس قسم البحوث والدراسات برنامجا زمنياً لأعمال المهمة تتضمن إجتماعات عمل مع أقسام الوزارة المختلفة ومع الجهات الخارجية عن الوزارة التي تطلبت المهمة القيام بزيارات إليها وهي الهيئة العامة للمعلومات ، والادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط ، ووكالة وزارة المالية والصناعة لشؤون الحاسب الآلي .

من خلال التقارير والوثائق والنشرات الاحصائية واجتماعات العمل أمكن التعرف على حالة الاحصاء واستخدام تكنولوجيا الحاسبات ، وتم تبادل الحوار الفني حول تطوير كل منها وإنشاء وحدة الاحصاء بالوزارة ، و نتج عن ذلك اعداد هذا التقرير الفني عن رأي وتوصيات المستشار الأقليمي لمعالجة البيانات .

وأتوجه باشكر والتقدير للأستاذة / عزيزة الحمادي رئيس قسم البحوث والدراسات لقيامها بعمل النظير خلال أعمال المهمة وتسيير شئونها بقدر عال من الترتيب والتنظيم مما ساعد كثيراً على الاستفادة الجيدة من الوقت واصدار هذا التقرير .

٤ - قسم الشركات التجارية :

تقسم الشركات إلى ثلاثة مجموعات هي الشركات المساهمة ، وشركات الأشخاص والشركات الأجنبية وتتم اجراءات التعامل مع كل مجموعة بالاسلوب المكتبي الورقي المعتاد ويقتصر حجم التعامل مع الحسابات الالكترونية على تسجيل عدد من البيانات يتم استخراجها من ملف أوراق الشركة - دون استخدام استمارة لهذا الغرض - ويتم ادخالها وحفظها بالحاسب الالكتروني ، والاستفادة منها في اخراج عدد محدود من الجداول الاحصائية كالتالي نجدها منشورة في الجزء الأول من النشرة الاحصائية للوزارة والتي تصدر كل ستة أشهر ، وقد صدر العدد الأول منها في شهر يوليو ١٩٩٥ .

ومن الملاحظ أن البيانات التي يتم ادخالها على الحاسب عن كل مجموعة من الشركات يختلف من نوع لآخر ، ويتضح ذلك من الجداول الاحصائية المنشورة عن هذه الشركات ، وعلى سبيل المثال فنجد أن البيانات المستخدمة في النشر لكل منها هي كالتالي :

الشركات المساهمة : ويظهر في جداولها بيانات الاماراة ، وعدد الشركات ، وأشهر السنة ورأس المال ، والجنسية .

شركات الأشخاص : ويظهر في جداولها بيانات الاماراة وعدد الشركات ، وأشهر السنة ، ورأس المال والنوع (تضامن ، توصية بسيطة ، ذات مسئولية محدودة) والجنسية .

الشركات الأجنبية : ويظهر في جداولها بيانات الدولة (دول مجلس التعاون ، الدول الأخرى بالتفصيل) وعدد الشركات ، والجنسية .

ويقترح على القسم تحصيل بيانات أكثر عن الشركات اضافة إلى البيانات المتحصلة حالياً مثل عدد العاملين بالشركة وجنسياتهم ، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة في أعمال الشركات والنشاط الاقتصادي ، وتوزيع رأس المال حسب بنود الانفاق ، .... الخ وأن يتم ذلك من خلال إعداد إستمارة إحصائية لهذا العرض تستوفي من الشركات عند طلب قيدها أو عند التجديد السنوي لها . إن وجود هذه البيانات سيوفر إمكانية إصدارجداول احصائية عديدة يعبر كل منها عن الترابط بين عدد من المتغيرات وعلى سبيل المثال نذكر الجداول التالية :

- توزيع الشركات حسب الامارة وحسب رأس المال وعدد العاملين والجنسية والأجور .
- توزيع الشركات حسب الامارة وحسب رأس المال وحسب النشاط الاقتصادي .
- ..... الخ .

ولتعزيز العمل في هذا القسم فإنه يقترح على قسم الحاسب الآلي تعديل النظام المعمول به حالياً ليستقبل البيانات الاضافية حسب النموذج الاحصائي المقترح إعداده وإصدار الجداول الاحصائية في ضوء هذه الاضافات من البيانات . ويوصي بالنظر في إعداد نظام معالجة آلي لمينكة أعمال القسم على المستوى المستندي والاحصائي ضمن خطة وبرامج عمل قسم الحاسب الالكتروني .

٥ - قسم شركات ووكلاء التأمين :

يقوم القسم بإصدار تقرير سنوي عن نشاط قطاع التأمين ومقارنة نتائج العام بأعوام سابقة للتعرف على التغير الحادث في هذا القطاع . ويعتمد إصدار التقرير على عملية جمع بيانات كثيرة من شركات التأمين من خلال نماذج مصممة من قبل القسم لهذا الغرض ويبلغ عدد النماذج ٢٧ نموذجاً ، وبعض هذه النماذج

يحتل عدة صفحات ، منها صفحات بحجم ورق الفلوسكاب المزدوج (A3). ويتضح من وصف هذه النماذج كمية البيانات التي يتم استيفائها من قبل الشركات .

وتتم ممارسة جمع البيانات بالاسلوب التقليدي باستيفاء هذه الاستمارات كتابة على النماذج وبعد استلامها يقوم القسم بتدقيقها فنياً وحسابياً بالاسلوب المكتبي . ويتم بعد ذلك الاستعانة بالحاسب الآلي على النحو التالي :

أ - إدخال بيانات كل شركة على الحاسب نقلاً من المستندات الورقية .

ب - تدقيق بيانات الشركة بواسطة الحاسب الالكتروني .

ج - إجراء عمليات تجميع حسابية من بيانات الشركات بمستويات فنية مختلفة .

د - طباعة كشف بالتجميعات الحسابية .

هـ - استخدام الكشف في تعبأة وإصدار الجداول الاحصائية وذلك بشكل يدوي .

ويرى المستشار الاقليمي إبداء الآراء التالية على هذا النظام :

(١) أهمية مراجعة الخطوة (ب) أعلاه والاطمئنان إلى أنها تغطي كافة الاختبارات الفنية والحسابية ، وذلك من خلال إعداد نموذج إختباري للتأكيد من تواجد قواعد الاختبار في النظام الآلي وأنها تعمل بشكل صحيح .

(٢) مع الاطمئنان إلى صحة النقطه (١) ، يتم إدخال البيانات التي ترد من الشركات إلى الحاسب مباشرة (دون مراجعة مكتبية) حيث يمكن الاعتماد على المراجعة الآلية بواسطة الكمبيوتر وتصويب ما يظهر من أخطاء . هذا المقترح يوفر الوقت والجهد لأن المراجعة ستتم فقط على الأخطاء التي يظهرها الحاسب والمفروض أن نسبتها قليله .

(٣) تطوير النظام لاصدار الجداول الاحصائية مباشرة من الحاسب وليس عن الطريق اليدوي باستخدام كشف التجميعات الحسابية .

إن هذا المنهج اليدوي - النصف آلي يكلف جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً مع إحتمالات عالية في حدوث أخطاء عند إدخال البيانات بالحاسب . وهذا قد يفسر حالة التأخير في إصدار "التقرير السنوي عن نشاط قطاع

التأمين" عن موعده ، مع العلم بأن التقرير السنوي يتضمن بداخله " الجداول الاحصائية لنشاط شركات التأمين في الدولة " . ويقترح المستشار الأقليمي تطوير هذا النظام على النحو التالي :

تصميم نظام معالجة آلي "لاصدار النشرة الاحصائية التفصيلية وإعداد التقرير الفني" وأن يكون هذا النظام مكون من نظامين فرعيين هما :

(أ) - النظام الفرعي الأول : يتضمن تصميم النماذج الـ (٢٧) إلكترونياً على الحاسب وإستيفاء البيانات بها وإسترجاعها وتطبيق قواعد إختبار لصحتها وإتساقها ، مع توثيق جيد على كيفية إستخدام النظام . هذا النظام الفرعي يرسل إلى شركات التأمين لاستخدامه في تسجيل البيانات - التي تطلبها الوزارة - الكترونياً ، وارسال هذه البيانات على " قرص" مع نسخة مطبوعة ومختومة حسب القواعد المعمول بها .

(ب) - النظام الفرعي الثاني : يقوم باستقبال البيانات الواردة على " القرص " من مختلف الشركات وعمل المعالجة الآلية لها من حيث تدقيقها والاطمئنان إلى صحتها وإتساقها من خلال وضع المعايير الفنية لهذا الغرض ، وبعد الاطمئنان إلى صحتها يتم إصدار الجداول الاحصائية إلكترونياً بالشكل والجودة المناسبة للنسخ والنشر . كما يمكن أيضاً النظر في إعداد نموذج نمطي من التقرير التحليلي يحفظ في الحاسب مع إظهار أماكن البيانات التي يلزم استيفائها للاستعانة به عند إعداد التقرير من قبل المختصين بقسم شركات ووكلاء التأمين .

ومما يؤيد إمكانية تنفيذ هذا المقترح أن شركات التأمين متطورة - على الأغلب - في إستخدامات الحاسب الالكتروني ومن اليسير عليها إستيفاء البيانات إلكترونيا . ومن ثم فإن الجهد الأساسي لتحقيق هذا التطوير هو في إعداد النظام المقترح من قبل قسم الحاسب الالكتروني بالوزارة .

إن تنفيذ هذا النظام سيساعد على إصدار التقرير السنوي في موعده دون تأخير وسيوفر جهداً ووقت كثيراً من المختصين بقسم شركات ووكلاء التأمين يمكن الاستفادة منه في تحليل أوسع وأعمق للبيانات .

وتجدر الاشارة إلى أن الادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط تقوم هي أيضاً بجمع بيانات تفصيلية عن شركات التأمين وإصدار نشرة خاصة بذلك . ويرى المستشار الأقليمي أن الجهد الذي تبذله الادارة المركزية للاحصاء هو جهد مكرر حيث تقوم الوزارة - تقريباً بنفس العمل . ومن ثم يقترح التنسيق بين الادارة المركزية للاحصاء وقسم شركات ووكلاء التأمين لمنع الازدواجية في العمل ، والعمل على تحقيق إتفاق على النحو التالي :

"١" تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بجمع البيانات من شركات التأمين بناء على منهجية يتفق عليها مع الادارة المركزية للاحصاء ، واصدار النشرة الاحصائية عن هذه البيانات .

(١) نظام فهرسة محاضر مكتب شئون مجلس التعاون

(٢) نظام السجل التجاري (يعمل في الدائرة الإقتصادية لأم القوين) .

د - نظم تحت الإعداد داخل الوزارة :

(١) نظام الوكالات التجارية (نظام جديد يعالج مشاكل النظام الحالي) .
(٢) نظام مدققي الحسابات .
(٣) نظام إحصاءات التأمين .

هـ - توزيع أجهزة الكمبيوتر علىأقسام الوزارة
(مرفق الجدول)

هـ- توزيع اجهزة الكمبيوتر على اقسام الوزارة ومكاتبها

نوع الجهاز	دبي	الشارقة	الفجيرة	راس الخيم	ش.تجارية	الشركات	المنشأ	التأمين	العلامات	الوكالات	حسابات ادارية	اقتصادية وبحوث	مكتب الوزير مكتب الوكيل	قسم الكمبيوتر	اتصالات تدريب	المجموع
386sx	3	2						1		4	1	1			2	14
DX40					1	2	1					1				5
DX2	7	2	2	1	1	3	1	1	4		4	2	1	1		30
DX4								1								1
PENTIUM		1							7			3	2	1		14
486															1	1
SERVER														2		2
	10	5	2	1	2	5	2	3	11	4	5	7	3	4	3	67

و - تقييم عام واقتراح بتطوير أعمال القسم :

يعتبر الأداء الفني للقسم جيداً وموفقاً وتوجد حالة من التقدير لأعماله لدى العاملين بالأقسام الأخرى .

وفي إطار تطوير الأداء الفني للقسم فإن المستشار الاقليمي يوصي باعتماد الخطوات والمفاهيم التالية عند تحليل وتصميم النظم للتطبيقات المنفذة لأعمال الوزارة على الحاسب :

(١) دراسة نقل العمل اليدوي إلى العمل الآلي بواسطة الحاسب الالكتروني .

(٢) إحداث التطوير المناسب في منهجية العمل في ضوء إستخدام تكنولوجيا الحاسبات .

(٣) وضع معايير لقياس شمولية البيانات وإتساقها وجودتها .

(٤) إصدار التقارير الفنية المطلوبة ثابتة الشكل المحدد سابقاً ، والمتغير الشكل حسب متطلبات العمل .

(٥) إستخلاص معلومات إحصائية تصدر في جداول إحصائية ورسومات بيانية تفيد في تقييم إدارة العمل بالقسم المسئول عن التطبيق وتطوير العمل به وبناء هرم معلوماتي يفيد الادارة العليا بالوزارة ، وفي إصدار النشرة الاحصائية .

(٦) الحرص على إستقبال البيانات من مصادرها على وسط مغناطيسي - قدر الامكان - وذلك من خلال إعداد نظم لتسجيل البيانات المطلوبة للوزارة الكترونياً ودعوة مصادر البيانات لاستخدامها وتدريبهم عليها وذلك لتفادي مشاكل إدخال البيانات وما تتطلبه من جهد كبير ووقت طويل .

(٧) التوثيق الجيد والمتكامل لكل الأنظمة التي تم إنجازها أو الجاري إعدادها .

(٨) تدريب العاملين بالأقسام على استخدمات النظم والعمل على نشر الوعي والمعرفة - في مجال الحاسبات - لديهم .

ز - تعزيز الكوادر العاملة بقسم الحاسب الالكتروني

في ضوء المقترحات الواردة في هذا التقرير بشأن تطوير التطبيقات الجارية وإعداد تطبيقات جديدة لتنفيذها باستخدام الحاسب وللمحافظة على مستوى الأداء الجيد بالقسم فإنه يوصى بدعم العاملين بالقسم بعدد (٢) محلل نظم / مبرمج للمساهمة في إعداد النظم الجديدة والتطوير اللازم في النظم المستخدمة حالياً .

١٠ – قسم الدراسات والبحوث

اطلع المستشار الأقليمي على خطـــة عمل أولية لقسم الدراسات والبحوث وهي خطة جيدة ، فقد حددت المهام التي سيقوم بها القسم ، وهي مهام واضحة وطموحة ، وتحقق تفاعلاً بناءً بين الوزارة والوزارات والمؤسسات المحلية بالدولة ، وأيضاً بين الوزارة والمؤسسات الأقليمية العربية والدولية ، وتهتم بتنظيم وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات الاقتصادية وهو إهتمام ذات فائدة كبيرة سيغني العمل الفني بالوزارة بالخبرات المحلية والدولية ويدفعه إلى التقدم ومواصلة الدراسات والبحوث في الاتجاهات الصحيحة بما يخدم أهداف ومسؤليات الوزارة .

كما أطلع المستشـــار الأقليمي على إنجازات القسم خـــلال الفترة ١٥ /٥ /١٩٩٥ - ٣٠/ ٦ / ١٩٩٦ ، وتتضمن عدد (٢) دراسة فنية ، و(٢٩) موضوعا تحت بند التقارير والمذكرات والخطابات ، والاشراف على إعداد النشرة الاحصائية لعددين الأول في يونيو ١٩٩٥ والثاني في ديسمبر ١٩٩٥ ، إضافة إلى أمور فنية وتدريبية أخرى . وهو إنجاز جيد إذا قورن بالامكانيات البشرية قليلة العدد العاملة بالقسم .

ومن الواضح أن القسم بحاجة إلى دعم فني بعدد من الباحثين للمشاركة طول الوقت (أو بعض الوقت) في أعمال القسم ، ويقترح أن يضع القسم خطة عمل بحثية يمكن تحقيقها في ضوء الامكانيات المتاحة .

١١ – النشرة الاحصائية

بدأت الوزارة إعتباراً من يوليو ١٩٩٥ في إصدار نشرة إحصائية نصف سنوية وهي نشرة جيدة مزودة بالجداول الاحصائية والرسومات البيانية ، وتضم أربعة أنواع من الاحصائيات هي :

أولاً : احصائيات الشركات التجارية
ثانياً : احصائيات التأمين
ثالثاً : احصائيات شهادات المنشأ والفيزا
رابعاً : احصائيات التبادل التجاري السلعي (غير النفطي)

ويقترح المستشار الأقليمي تطوير الاحصائيات الصادرة في ضوء آرائه وتوصياته الواردة في بنود التقرير الخاصة بمناقشة أعمال الأقسام وتطوير إستخدامات الحاسب لكل منها، ويؤكد على أهمية إضافة عدد العاملين (مواطنين ، عرب ، وغير ذلك) في مواقعها المناسبة بعدد من الجداول ، وإضافة إلى ذلك ، فإنه يوصى بالاضافات التالية إلى النشرة :

(١) أن تتضمن النشرة تحليلاً إقتصادياً للجداول الاحصائية المنشورة ، مع بيان التغير الحادث بين سنة النشرة والسنوات السابقة لها والتوقعات المستقبلية .

(٢) اعطاء مؤشرات إقتتصادية مختلفة منها على سبيل المثال ما هي الأنشطة الاقتصادية الأكثر جلباً للعمالة الوافدة ؟ وماهي مساهمة العمالة الوطنية في كل نشاط إقتصادي ؟ وماهي تكلفة فرص العمل في كل نشاط ؟ .... الخ .

(٣) إضافة تقديم احصائي إلى النشرة يتضمن التعاريف الفنية المستخدمة في جمع البيانات ، وتحديد مصادر البيانات وكيفية الحصول عليها .

وتجدر الإشارة أيضاً إلى بعض الملاحظات البسيطة ولكنها- في رأيى - تشكل في مجموعها إطاراً لجودة إخراج النشرة ومراجعتها ، ومن هذه الملاحظات نذكر التالي :

أ - جدول (١ - ٦) الخاص بتوزيع أموال شركات الأشخاص حسب النوع والامارة يستخدم به قياس " الأهمية النسبية " مرتين ، مرة حسب عدد الشركات في كل إمارة ، ومرة ثانية حسب رأس مال الشركات في كل إمارة . وأرى أن " الأهمية النسبية " للمشاريع حسب عددها في كل إمارة لا يستند إلى معنى أو تفسير جيد له وأقترح إلغاء استخدام " الأهمية النسبية " في هذا القياس ، واستبدالها بالنسبة المئوية مثلاً ، ويكتفي بالأهمية النسبية حسب " رأس مال الشركات " لأن له معنى إقتصادي واضح .

ب - شركات الأشخاص مقسمة إلى ثلاثة أنواع هي " ذات مسئولية محدودة ، تضامن ، توصية بسيطة" ، والملاحظة هنا أن ترتيب هذه الأنواع يختلف وروده بين الجداول ويفضل أن ترد في ترتيب واحد لكل الجداول لأن ذلك يجعل عرض الجداول وقراءتها أكثر إتساقاً .

جـ - يوجد تباين كبير ومتكرر في درجة الخطوط المكتوب بها في الصفحات ، ويقترح مراعاة التقليل من هذا التباين ، مع النظر في إمكانية نشر الجداول صغيرة الحجم وبجوارها - على نفس الصفحة - الرسم البياني بدلا من أن تنشر هذه الجداول بخطوط كبيرة لملأ فراغ الصفحة .

د - عناوين الرسومات البيانية بعضها موضوع داخل برواز أزرق اللون وبعضها بدون برواز ، ويفضل التوحيد في شكل وأسلوب كتابة العناوين .

١٢ - استبيان دراسة عن الاستثمار الأجنبي في دولة الامارات العربية المتحدة

تعد الوزارة لأجراء مسح احصائي عن الاستثمار الأجنبي في الدولة والعوامل المشجعة على ذلك حسب رأي الشركات المستثمرة بالدولة . وتم الاطلاع على الاستبيان وهو جيد ، وقد إقترح المستشار الاقليمي بعض التعديلات المحدودة لتعطي مزيداً من الاتساق الاحصائي بين أسئلة الاستمارة والاخراج الجيد

لها اضافة إلى مناقشة قسم الحاسب الالكتروني في نظام معالجة البيانات لهذه الاستمارة ووضع حقول كنترول لبعض الأسئلة بها ، ومناقشة قواعد قياس إتساق البيانات ، وإستخراج نتائج المسح بواسطة الحاسب الالكتروني .

واقترح - أيضاً - على قسم الحاسب الآلي أن يبدأ من الآن في إعداد النظام الآلي ليكون جاهزاً للاستخدام فور الانتهاء من جمع البيانات ميدانياً .

١٣ - تدعيم التعاون بين "وزارة الاقتصاد والتجارة " "والاسكوا " :

سبق للوزارة أن إستقدمت خبيراً من البنك الدولي قام بوضع خطة عمل تطويرية للاحصاء والمعالجة الآلية للبيانات تضمنت الحاجة إلى دعم فني للوزارة قَدره بنحو عشرين أسبوعاً من المشاورات الفنية ، وقد أعرب معالي الوزير إلى المستشار الاقليمي عن رغبته في أن تقوم الاسكوا بتقديم الدعم الفني المقترح للوزارة . وبعد دراسة كل من المقترحات التي تقدم بها خبير البنك الدولي وواقع الحال ،فإن المستشار الأقليمي يفضل أن يقدم الدعم الفني من خلال عدد (٢) دورة تدريبية (لتعزيز معارف وخبرات الكوادر العاملة بالوزارة) ومهمة استشارية تطبيقية ، وذلك على النحو التالي :

أ - دورة تدريبية عن التصنيف السلعي - لمدة أسبوع .

ب - دورة تدريبية عن تحليل وتصميم نظم المعالجة الآلية (وتتضمن تصميم الاستمارات الاحصائية والاوراق المستندية والجداول الاحصائية ومقاييس جودة البيانات بما يتوافق مع إحتياجات المعالجة الآلية) - لمدة (٢ - ٣) أسبوع .

جـ - مهمة إستشارية في تصميم وتحليل النظم الجارية بالوزارة مدتها (٢ - ٣) أسبوع.

١٤ - إنشاء " وحدة إحصاء " بالوزارة

عند التفكير في إنشاء " وحدة إحصاء " بوزارة الاقتصاد والتجارة ، مع مراعاة عدم التوسع في أعداد القوى البشرية العاملة ، فإنه يلزم تحديد المفاهيم التي ستعمل الوحدة في ضوئها ، وتحديد واجبات العمل بهذه الوحدة . ومن المفيد أيضاً لايضاح الصورة أن يتم التعرف على أوجه الاختلاف بين توجهات عمل " وحدة الاحصاء " بالوزارة ، وبين عمل الادارة المركزية للاحصاء في وزارة التخطيط .

وفي هذا السياق ، فإن الادارة المركزية للاحصاء تهتم - أساساً - بإعطاء صورة رقمية عن حالة المجتمع من خلال تحصيل البيانات الرسمية من مصادرها المختلفة ومن خلال إجراء المسوح والتعدادات ، وينتهي دورها - على الأغلب - بإصدار نشرات إحصائية . في حين أن عمل ودور وحدة الاحصاء

بالوزارة يمتد - أساساً - إلى ما بعد إصدار النشرة الاحصائية وذلك في أعمال التحليل والاستخدام للنتائج

وفي محاوله لايضاح الصورة ، فإن " وحدة الاحصاء " ستعمل تحت مناخ إقتصادي بالوزارة ، ومن ثم فإن تعاملها الاحصائي مع البيانات يجب أن يتم بمفاهيم وبرؤية إقتصادية تهدف إلى إعداد وإصدار تقرير إقتصادي فني به صورة تحليلية معمقة عن الوضع الاقتصادي بالدولة والتغيرات الجارية فيه وأسبابها ، والتوقعات المستقبلية للرؤية الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك من تصورات للسياسة الاقتصادية التي يلزم العمل بها لتحقيق التطوير الاقتصادي المستهدف للدولة .

وتحت هذا التصور فإن المستشار الإقليمي يرى أن عمل ودور " وحدة الاحصاء " يتضمن:

أ) جمع البيانات الاقتصادية الناتجة عن أعمال الوزارة .

ب) تحصيل البيانات الاقتصادية الناتجة عن وزارات ومؤسسات أخرى وأيضاً البيانات ذات العلاقة بالموضوعات الاقتصادية من داخل الوطن ومن خارجه .

جـ) إعداد الاحصاءات التي تعبر عن الواقع الاقتصادي .

د) القيام بدراسات تحليلية معمقة للاحصاءات التي تم إعدادها .

هـ) إصدار تقرير إقتصادي فني يتضمن الاحصاءات كمرفق له .

و) التنسيق مع مصادر المعلومات الاقتصادية وخاصة الادارة المركزية للاحصاء بوزارة التخطيط ومشاركتهم - بقدرما حسب الامكانيات - في إجراء المسموح والتعدادات الاقتصادية والاهتمام بتحليل نتائج وإصدار مؤشرات إقتصادية عنها .

ز) بناء نظام معلومات إقتصادي بالوزارة من خلال مراحل العمل المختلفة .

وفي إطار هذا الدور المتخصص للعمل بالوحدة - فإنه يلزم أن يكون العاملين بها من ذوي التخصصات والمعارف المتعددة . وعلى سبيل التحديد فإن العمل بالوحدة يحتاج إلى معرفة بعلوم الاحصاء والاقتصاد والتخطيط والحاسب الآلي ، ويتم المزج بين هذه المعارف على النحو التالي :

(١) بكالوريوس إحصاء مع دارسة في الاقتصاد ومعارف في التخطيط ، مع قدرة على إستخدام الحاسب الآلي في أداء العمل .

(٢) بكالوريوس إقتصاد مع دراسة في الاحصاء ومعارف في التخطيط ، مع قدرة على إستخدام الحاسب الآلي في أداء العمل .

وفي حالة عدم توفر هذه الخبرات فإنه يمكن قبول خبرات أقل منها مع العمل على أكمال بقية المعارف والخبرات من خلال التدريب مع الاهتمام ببناء كوادر مستقبلية تجمع بين هذه المعارف .

وتجدر الاشـــارة بـــأن التدريب يمكن أن يتـــم خارج الدولة في الجهات التالية :

- معهد التخطيط القومي بجمهورية مصر العربية .

- معهد الدراسات والبحوث الاحصائية - جامعة القاهرة - جمهورية مصر العربية .

- المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

وكتقدير لحجم القوى العاملة التي يبدأ العمل بها في " وحدة الاحصاء " هـي (٢) على أقل تقدير على أن يكون أحدهم تخصصه الأساسي هو " الاحصاء " مع بقية المعـارف الأخرى وأن يكون التخصص الأساسي للثاني هو " الاقتصاد " مع بقية المعارف الأخرى .

كما سيحتاج العمل إلى معاونة إستشارية في موضوعات تخصصية حسب تطور العمل بالوحدة ، ويحتاج أيضاً إلى توجيه وإشراف فني أعلى ذات خبرة كبيرة وتأهيـــل علمي منـــاسب (ماجستير أو دكتوراه في الاحصاء أو الاقتصاد مع خبرات عمل تطبيقية جيدة في مـــواقع وظيفية مماثلة) .

وبالنسبة لموقع " وحدة الاحصاء " فـي الهيكل التنظيمي فإنه يقترح - حالياً - أن تبدأ الوحدة بالعمل تحت " إدارة الدراسات " بالهيكل التنظيمي الجديد المقترح للوزارة لحين أن تنمو فعلياً من حيث حجم العمل وعدد العاملين بها فيمكن النظر في إعتبارها قسماً فنياً أو إدارة فنية حسب الواقع الفعلي في حينه .

١٥ - بناء "بنك المعلومات" بالوزارة

(١) يقوم كل قسم بإدارة وتنفيذ أعماله اليومية من خلال استخدام الحاسب الشخصي وأن تصمم النظم الآلية للعمل المكتبي اليومي بحيث يصدر عن كل نظام احصاءات يومية تحفظ في ملف خاص بالحاسب . ومع إنتهاء العمل اليومي يتم إرسال هذه المعلومات الاحصائية من خلال بناء شبكة معلومات داخلية بالوزارة إلى آلة حاسبة (server) يتم من خلالها بناء بنك معلومات مركزي للوزارة .

(٢) تقوم " وحدة الاحصاء " بتحصيل بيانات من خارج الوزارة (على وسط الكتروني) ومن خلال بنوك المعلومات الأقليمية والدولية وإيداعها في بنك المعلومات المركزي بالوزارة .

(٣) إستخراج الجداول الاحصائية من البيانات المتوفرة في بنك المعلومات المركزي بالوزارة ، ويمكن أيضاً الاحتفاظ بها في بنك معلومات (مكمل لبنك المعلومات المركزي) ويكـون خاصاً بـالجداول الاحصائية لسرعة الاسترجاع والتعامل معها وخاصة في أغراض التحليل الاحصائي والاقتصـادي

ويتطلب تحقيق ذلك :

أ - تطوير ميكنة الأعمال بالوزارة على النحو الموصى به في بنود التقرير .

ب - عمل شبكة معلومات داخلية بالوزارة .

د - الاستثمار الجيد في تدريب الكوادر العاملـة بـالوزارة مـن المواطنين وغير المواطنين فـي إستخدام تكنولوجيا الحاسبات والتطبيقات ذات العلاقة بأعمالهم .

هـ - تدعيم التحليل الاحصـائي بحزمـة برامـج جـاهزة مثـل SPSS إضافـة إلـى برامـج STATISTICA التي يتم التدريب عليها حالياً (لبعض العاملين بالوزارة) .

١٦- تعزيز إستخدام الحاسبات الشخصية في الوزارة :

يوجد - إجمالا - بالوزارة ٦٧ حاسب شخصي ذات مواصفات متباينـة وهـي تغطـي إسـتخدامات حوالي ٤٢٪ من عدد العاملين بالوزارة. كما يتضمن التقرير عددا من التوصيات بزيادة عدد الحاسبات في بعض التطبيقات والأقسام وهذا يرفع من نسبة ميكنة الأعمال بالوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يعد ضروريا إعطاء حيثيات وأسباب يتوجب بمقتضاها إقتنـاء حاسبات إلكترونية لإستخدامها في الأعمال الوظيفيـة ، فقد أصبح هذا الأمر متعارفا عليه، كما أن تعدد مجالات إستخدام الحاسب جعل منه أساسا في أداء الأعمال إذا أريد تطوير العمل تكنولوجيا. ومن ثم يوصي المستشار الإقليمي برفع نسبة عدد الحاسبات إلى عدد العاملين بالوزارة كلما كان ذلك ممكنا حتى يتم تحقيق الميكنة الكاملة لأعمال الوزارة.

١٧ - توصيـــات :

تضمن التقرير تحت كل بنـد أراء ومقترحات وتوصيات المستشار الأقليمي وهي تختص إجمالاً بالتالي :

(١) تطوير التطبيقات الجارية حالياً على الحاسب بالأقسام المختلفة .

(٢) إستكمال ميكنة الأعمال باستخدام الحاسب الالكتروني بالوزارة مع اعتماد مفاهيم فنية مقترحة عند اعداد نظم الميكنة.

(٣) تدعيم كل من قسم الحاسب الالكتروني ، وقسم الدراسات والبحوث بكوادر فنية للعمل به .

(٤) الرأي في إنشاء " وحدة الاحصاء " وبناء بنك معلومات بالوزارة وشبكة إتصالات بين الحاسبات في الوزارة .

(٥) التعاون مع الادارة المركزية للاحصاء وخاصة في دراسات واحصاءات التأمين .

(٦) التأكيد على أهمية الاستثمار في التدريب للكوادر البشرية العاملة بالوزارة وخاصة في مجال استخدام تكنولوجيا الحاسبات .

١٨ – شكر وتقدير :

يعرب المستشار الأقليمي عن خالص تقديره وامتنانه لمعالي سعيد أحمد غباش وزير الاقتصاد والتجارة ولسعادة عبد الرؤوف المبارك وكيل الوزارة لرعايتهم وتوجيهاتهم خلال أعمال المهمة ، كما يتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من قابلهم خلال المهمة لما أبدوه من روح تعاون وحوار بناء ساهم في إنجاز أعمال المهمة وإصدار التقرير الفني عنها .

كما يمتد الشكر والتقدير إلى الدكتور / عادل خليفة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وإلى الأستاذ / بله إبراهيم هجونا نائب الممثل المقيم لمتابعتهما لاعمال المهمة ومعاونتهما خلالها سواء بحضور بعض اجتماعاتها أو من خلال الحوار وتبادل الرأي مع المستشار الأقليمي.

١٩ – أسماء السادة الذين تمت مقابلتهم خلال المهمة

أولاً : وزارة الإقتصاد والتجارة

معالي / سعيد أحمد غباش	وزير الاقتصاد والتجارة
سعادة / عبد الرؤوف المبارك	وكيل الوزارة
الدكتور / محمد سعد عميرة	خبير إقتصادي
الدكتور/ أحمد خليل المطوع	خبير من كلية الادارة والاقتصاد جامعة الامارات العربية المتحدة

(١)	قسم الشركات التجارية	السيد / جمعة مبارك
(٢)	قسم شركات ووكلاء التأمين	السيد /أحمد الحوسني السيد / ميرغني أحمد السيد / حسنين على حسنين
(٣)	قسم العلامات التجارية	الآنسة / ثاقبة الصباغ
(٤)	قسم شهادات المنشأ	السيد / جلال جحا
(٥)	قسم الوكالات التجارية	السيد / نبيل علي عبد الكريم السيد / هشام محمد منير السيد / كمال عبدالله
(٦)	قسم الحاسب الآلي	السيد/ حسني على صالح السيد / حاتم عبده
(٧)	قسم الدراسات والبحوث	الآنسة / عزيزة الحمادي

ثانياً : الهيئة العامة للمعلومات

سعادة / عبد اللطيف محمد بن حماد	وكيل الهيئة

ثالثـاً : وزارة المالية

سعادة / خالد البستاني	وكيل الوزارة المساعد لشؤون نظم المعلومات والادارة

رابعاً : وزارة التخطيط

سعادة / عبدالله أحمد المنصور	وكيل الوزارة
الأستاذ / علي عبد السلام	مدير إدارة التعاون الخارجي
الأستاذ / محمد أحمد عبدالعزيز السويدي	مدير إدارة المركزية للاحصاء
الأستاذ / راشد عبد الرحمن الفليتي	نائب مدير الادارة المركزية للاحصاء
الدكتور / إبراهيم خضير	(خبير إحصائي)
الأستاذ / أحمد عبد الحليم	(باحث إحصائي)

خامساً : **مكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي**

الدكتور / عادل خليفة	الممثل المقيم
السيد / بله إبراهيم هجونا	نائب الممثل المقيم

مرفق : برنامج اجتماعات العمل بالوزارة وخارجها

اليوم	التاريخ	الساعة	الشخص أو الجهة التي سيتم الاجتماع معها
السبت	٩٦/٩/٢٨	١١,٠٠ ١٢,٣٠	معالي وزير الاقتصاد والتجارة السيد / أحمد الحوسني - قسم الشركات التجارية
الأحد	٩٦/٩/٢٩	٩,٠٠ ١٠,٠٠ ١١,٠٠	السيد / ميرغني أحمد - قسم شركات ووكلاء التأمين الآنسة / ثاقبة الصباغ - قسم العلامات التجارية السيد / جلال جحا - قسم شهادات المنشأ
الأثنين	٩٦/٩/٣٠	٩,٠٠ ١٠,٠٠ ١١,٠٠	السيد / حسني علي - قسم الحاسب الآلي السيد / نبيل علي عبد الكريم } السيد / هشام محمد منير } قسم الوكالات التجارية السيد / كمال عبدالله } سعادة / وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة
الثلاثاء	٩٦/١٠/١	٩,٠٠ ١٠,٣٠ ١٢,٠٠	الادارة المركزية للاحصاء - وزارة التخطيط سعادة / وكيل الوزارة المساعد لشؤون نظم المعلومات والادارة - وزارة المالية سعادة / عبد اللطيف محمد - وكيل الهيئة العامة للعلومات
الاربعاء	٩٦/١٠/٢	١٠,٠٠ ١٢,٠٠	معالي/ وزير الاقتصاد والتجارة سعادة / وكيل الوزارة الدكتور / أحمد خليل المطوع كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الامارات العربية المتحدة
الخميس	٩٦/١٠/٣	١٢,٠٠	سعادة / وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة
السبت	٩٦/١٠/٥	٩,٠٠ ١٠,٣٠	السيد / أحمد الحوسني قسم شركات ووكلاء التأمين تقييم الخبرات الاحصائية لعدد من العاملين
الأحد	٩٦/١٠/٦	١٠,٠٠	سعادة / عبد الله يوسف الزعابي - وكيل دائرة التخطيط بإمارة أبو ظبي
الأثنين	٩٦/١٠/٧		مناقشة تقرير المستشار الأقليمي

UNESCWA LIBRARY
20014707